العرب
الثلاثاء 2021/10/05
السنة 44 العدد 12200

أدوات السودان المحدودة لتفكيك تركة الديون الثقيلة

مكافحة التهريب والفساد وتنمية قطاع التعدين مفاتيح مهمة لحل المشكلة

تعبئة الأموال مهمة مضنية

ربط محللون فرص نجاح السودان في التخلص من جبل الديون بالإسراع في معالجة ملفي التهريب والفساد وتنمية قطاع المعادن، وذلك في ظل شلل معظم القطاعات الإنتاجية التي تحتاج لبعض الوقت حتى تستعيد عافيتها وتسهم في النمو، خاصة وأن المؤشرات تدل على أنه لا توجد نية من الحكومة لزيادة الضرائب.

الخرطوم – تراقب الأوساط الاقتصادية السودانية مدى قدرة الحكومة الانتقالية على التحرك في هوامش تبدو ضيقة للتخلص من عبء الدين العام الجاثم على الدولة منذ عقود إذا لم توسع نظرتها للبحث عن مصادر تمويل لا تزال بعيدة عن أعين الرقابة.

وتبقى فرضيات إنعاش الاقتصاد قائمة رغم كل الظروف، ولكن في حال أحسنت السلطات التعامل مع مشكلة التهريب والسوق السوداء وأيضا مكافحة الفساد مع التركيز كذلك على قطاع التعدين الاستراتيجي لتحصيل إيرادات أكبر يمكن من خلالها الإيفاء بالتزامات سداد الديون القديمة.

وبعد مفاوضات ماراثونية مع الدائنين تحصلت الحكومة مؤخرا على الموافقة من أجل إعادة هيكلة الديون الخارجية لفترة تمتد إلى 16 عاما قادمة مع فترة سماح لست سنوات لضعف قدرة البلاد على السداد.

وأكدت وزارة المالية في منشور عبر منصة الناطق باسم الحكومة السودانية حمزة بلول على فيسبوك الأسبوع الماضي، تمكنها من إعادة جزء من الدين العام.

وقالت إن "السودان لن يقوم بسداد أي مدفوعات فائدة إضافية خلال فترة الوصول إلى نقطة الإكمال (فترة السماح) لضعف قدرته على السداد".

ولا تملك الخرطوم أي موارد مالية أخرى تقود إلى توفير سيولة لسداد أقساط القروض التي ستستحق بعد 6 سنوات، خاصة وأن اقتصاد البلاد تضرر بشدة خلال فترة تزيد عن 20 عاما من العقوبات.

وأوقفت الديون الخارجية عجلة التنمية بالبلاد إبان إغلاق الصناديق الدولية المانحة أبوابها عقب تراكمها وعدم القدرة على السداد بما تسبب في عدم منح البلاد أي قروض أو منح، والاكتفاء بالمساعدات الفنية.

وتبلغ الديون المستحقة على السودان 60 مليار دولار. وفي أواخر يونيو الماضي، انضم البلد إلى مبادرة صندوق النقد الدولي لتخفيف ديون الدول الفقيرة "هيبيك"، ما سمح بإعفائه من 23.5 مليار دولار مستحقة لدول نادي باريس.

وبدأت الديون في التضخم منذ سبعينات القرن الماضي بعد أن لجأت الحكومات المتعاقبة إلى الاقتراض من الصناديق الدولية والدول المتقدمة لسد العجز الدائم في الإيرادات العامة.

ويتوقع المسؤولون السودانيون إعفاء بلدهم من ديون إجمالية قيمتها 50 مليار دولار مع انضمام دائنين من خارج نادي باريس للمبادرة أبرزهم الكويت والسعودية والإمارات.

وحتى الآن، لم تتوصل وزارة المالية لاتفاق حول شروط الدائنين الثنائيين من خارج نادي باريس سواء كانوا دولا أو مقرضين تجاريين بشأن تخفيف الديون.

ويقول عضو البرنامج الإسعافي للحكومة شوقي عبدالعظيم إن الديون التي تمت جدولتها هي للصناديق والدول خارج نادي باريس، وفي مقدمتها الصناديق العربية وعدد من الدول من بينها الصين.

شوقي عبدالعظيم

الكويت من أكبر الدول الدائنة بواقع 18 في المئة من الديون

عبدالله الرمادي

الإمكانيات المتوفرة قد تسد باقي الديون إذا تم استغلالها

وكشف أن الكويت من أكبر الدول الدائنة بواقع 18 في المئة من إجمالي الديون لتمويلها مشروع سد مروي للإنتاج الكهربائي شمال البلاد، إضافة إلى القروض التي منحتها لحكومة نظام عمر البشير لتمويل عدد من المشروعات.

وتقدر ديون الصين بملياري دولار، وهي عبارة عن حصص من النفط والتي كانت الحكومة السابقة تشتريها لتغطية الاستهلاك المحلي، بجانب قروض المحطات الكهربائية غرب البلاد وقروض لإنشاء مطار الخرطوم الجديد.

ونسبت وكالة الأناضول إلى عبدالعظيم قوله إن "ثمة ديونا على السودان صغيرة الحجم والحكومة تسعى للحصول على إعفاء من سدادها من خلال المفاوضات الثنائية".

وأضاف "الحكومة الانتقالية ستسعى لسداد الديون حتى تتمكن من الاقتراض مجددا وإيقاف الفوائد المتراكمة".

وفي يناير الماضي أبرم السودان اتفاقا مع الولايات المتحدة للحصول على قرض تجسيري لتسوية 1.2 مليار دولار لسداد متأخرات مستحقة للبنك الدولي.

ومن ضمن الأدوات المحدودة المتاحة، يشير عبدالعظيم إلى إمكانية الاعتماد على بعض الأدوات الإنتاجية ولاسيما الذهب والمعادن الأخرى في سداد الديون.

ويعد قطاع التعدين من أبرز موارد السودان، ويسعى البلد إلى تنميته بهدف تعزيز إسهاماته في دفع الاقتصاد العليل من خلال برنامج طموح لإعادة هيكلته. ووفق تقديرات وزارة المعادن السودانية، يبلغ احتياطي البلاد من الذهب حوالي 1550 طنا.

وتنتشر أماكن التعدين التقليدي للذهب، على سبيل المثال، في أكثر من 800 موقع بمعظم محافظات السودان الشمالية والغربية، التي يبدو أنها لم تستغل بالشكل المطلوب.

وبدأ السودان يجني فعليا ثمار تغيير قواعد تجارة الذهب بعد أن سمح مطلع العام الماضي للقطاع الخاص بتصديره في خطوة ترمي لتضييق الخناق على التهريب وجذب النقد الأجنبي لخزانة البلاد التي تعاني نقصا في السيولة.

وأكد الصادق الحاج رئيس التخطيط والأبحاث بالشركة المملوكة للدولة لوكالة بلومبرغ في أغسطس الماضي أن الإنتاج الرسمي للذهب تضاعف تقريبا في النصف الأول من عام 2021 مع كبح السلطات للتهريب، مما يمثل نجاحا جزئيا في الجهود الرامية إلى إنقاذ الاقتصاد.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أنه تم إنتاج نحو 30.3 طن خلال الفترة من يناير إلى نهاية يونيو العام الجاري مقارنة بنحو 15.6 طن في نفس الفترة من العام السابق مع تحقيق عائدات بلغت 86 مليون دولار.

ويرى الخبير الاقتصادي عبدالله الرمادي أن الإمكانيات المتوفرة بالسودان يمكنها أن تعمل على سداد الديون المتبقية في حال تم استغلالها بصورة جيدة.

ورهن الرمادي في حديثه مع الأناضول استطاعة السودان على سداد الديون، من الأدوات الإنتاجية، في حال سن تشريعات وقوانين رادعة تكافح التهريب والفساد وتجنيب المال العام.

واستبعد اللجوء إلى فرض ضرائب بهدف توفير أموال لسداد الديون لصعوبة التطبيق خاصة عقب سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الخرطوم مؤخرا.

وفي يونيو الماضي وقعت الحكومة مع صندوق النقد على برنامج مراقبة اشتراطات الأخير على الحكومات وتقييمها بعد عام للحصول على تسهيلات مالية وقروض تزيد عن مليار دولار.

واشترط الصندوق على الخرطوم الإقرار بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية من أهمها رفع الدعم عن المحروقات وهو ما تم فعليا، إلى جانب الكهرباء، وتوحيد سعر الصرف في جميع المنافذ.

وكانت الحكومة قد حررت جزئيا سعر صرف الجنيه، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيها من 55 جنيها السعر الرسمي قبل التعويم.

التضخم في تركيا يتحدى سياسات أردوغان

أنقرة – يحمل صعود منحنى التضخم في تركيا أنباء محبطة للسياسات التي يقودها الرئيس رجب طيب أردوغان بعد أن مارس ضغوطا على البنك المركزي من أجل خفض أسعار الفائدة حتى تتم السيطرة على أسعار الاستهلاك.

وتظهر أرقام معهد الإحصاء التركي تسارع تضخم المستهلكين في سبتمبر الماضي، مدفوعا بارتفاع تكلفة الطاقة الذي تزامن أيضا مع ارتفاع المقياس الأساسي الذي يراقبه البنك المركزي عن كثب.

وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك أقل بقليل من المتوقع إلى 19.58 في المئة على أساس سنوي، وهو أعلى مستوى منذ مارس 2019، مما يكبد العوائد الحقيقية المزيد من الخسائر بعد أن خفض المركزي سعر الفائدة إلى 18 في المئة، وهو ما انتقده خبراء الاقتصاد الذين قالوا إن قرار الخفض "محفوف بالمخاطر".

وعلى أساس شهري قال المعهد في مذكرة نشرها الاثنين إن أسعار المستهلكين ارتفعت بنحو 1.25 في المئة مقارنة مع توقعات في استطلاع رأي أجرته رويترز أفادت بأن هذه الأسعار ارتفعت بنحو 1.35 في المئة شهريا و19.7 في المئة سنويا.

وأظهرت البيانات أن مؤشر أسعار المنتجين ارتفع بواقع 1.55 في المئة على أساس شهري في سبتمبر، مسجلا ارتفاعا سنويا بنسبة 43.9 في المئة.

ولم تتغير مكاسب الأسعار السنوية للغذاء، والتي تشكل ما يقرب من ربع سلة المستهلكين عند نحو 28.79 في المئة وسط ضعف الليرة والطقس الجاف الذي أثر على المحاصيل وتسبب في اختناقات العرض.

وتسارع معدل التضخم في الطاقة إلى 22.7 في المئة الشهر الماضي من 20.7 في المئة في أغسطس. وقد خففت آلية ضريبية تهدف إلى تثبيت أسعار البنزين من الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة العالمية في سبتمبر.

وكان التضخم السنوي قد تجاوز بالفعل سعر الفائدة الذي كان يبلغ 19.25 في المئة في أغسطس قبل الخفض، وكان قد بلغ 18.95 في المئة في يوليو. والمستهدف الرسمي للتضخم هو خمسة في المئة.

وتسببت هذه الوضعية في تراجع العملة المحلية بواقع 0.2 في المئة لتلامس مستوى 8.8 للدولار، وهو أقل مستوى تصله الليرة أمام العملة الأميركية منذ عام 2018.

وفقدت العملة 75 في المئة من قيمتها مقابل الدولار منذ عام 2013 وحدث الانخفاض بأكثر من النصف في السنوات الثلاث الأخيرة. ويختار الكثير من الأتراك الآن الاحتفاظ بثرواتهم بالعملات الأجنبية.

تيموثي آش

ما يحصل مخاطرة كبيرة لأن أردوغان يقامر بالليرة الآن

ويرجح محللون أن تستمر الليرة في فقدان المزيد من قيمتها على الرغم من أن النمو الاقتصادي عاود صعوده هذا العام بعد أن باتت تركيا واحدة من بضع دول تتفادى الانكماش الذي شهده اقتصادها في العام الماضي.

وكان أردوغان قد وصف معدلات الفائدة في وقت سابق هذا العام بأنها "مصدر كل الشرور"، وهي نفس النغمة التي يكررها منذ أكثر من عامين. وقد أعلن الشهر الماضي أنه يجب خفضها حتى ينخفض التضخم، بما يتعارض مع السياسات النقدية المعمول بها عالميا.

وقبل ذلك قال محافظ المركزي شهاب قاوجي أوغلو للمستثمرين إنه يتوقع تراجع أسعار الاستهلاك خلال الأشهر المقبلة، وأن البنك سينظر الآن في التضخم الأساسي الذي كان يقل عن 17 في المئة بعد استبعاد العناصر المتقلبة مثل الغذاء والوقود من القرارات المستقبلية.

وتعليقا على خطوة خفض سعر الفائدة نقلت وكالة رويترز عن تيموثي آش، المحلل في بلوباي أسيت مانجمنت في لندن، قوله في تغريدة عبر تويتر إنها "خطوة حمقاء. إنها مخاطرة كبيرة. أردوغان يقامر بالليرة الآن".

ورغم تحقيق مؤشرات نمو أعلى قياسا بالأسواق الناشئة الأخرى إلا أن الاقتصاد التركي يعيش أزمة مركبة تعود إلى عدة أسباب من أبرزها تراجع سعر صرف الليرة، فيما تسعى الحكومة لإعادة عجلة الاقتصاد إلى النمو باتخاذ إجراءات متعددة لا تخلو من المجازفة.

ويقول دوغلاس وينسلو مدير قسم التصنيفات السيادية الأوروبية في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني "إذا نظرت إلى مستويات شعبية الرئيس أردوغان في استطلاعات الرأي مع المشهد الاقتصادي الصعب فمن الصعب جدا تصور أن تتهيأ الظروف خلال الاثنى عشر شهرا المقبلة بما يجعلهم (قادة وأعضاء حزب العدالة والتنمية) يعتقدون أن الانتخابات تبدو في صالحهم".

ويقدر البنك الدولي أن أكثر من 1.5 مليون تركي، من بين قرابة 80 مليون نسمة هم تعداد سكان البلاد، تراجعوا إلى ما دون حد الفقر في العام الماضي.

ويوضح مؤشر جيني لتوزيع الدخل والثروة أن التفاوت ازداد منذ 2011 وتسارعت وتيرته منذ عام 2013 فمحا المكاسب الكبيرة التي تحققت في الفترة من 2006 إلى 2011 خلال العقد الأول منذ تولي أردوغان السلطة.

مشروع سعودي يعتمد حلولا مستدامة في استزراع الأسماك

الرياض – دشنت شركة البحر الأحمر السعودية للتطوير مرحلة جديدة في نشاطها عبر إعلانها عن تبنيها حلولا مستدامة تعتمد على أحدث التقنيات في الاستزراع السمكي المعتمد على التركيز المكثف لثاني أكسيد الكربون، في تجربة هي الأولى على مستوى الشرق الأوسط.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الرئيس التنفيذي للشركة جون باغانو تصريحات عقب توقيع مذكرة تفاهم مع شركة بلو بلانت إيكوسيستمز العالمية قال فيها إن "التقنية ستتيح للشركة إنتاج الأطعمة البحرية من ضوء الشمس في عمق البيئة الصحراوية".

وتلائم المذكرة خطط إرساء بنى تحتية متينة مع توظيف التكنولوجيا في هذا القطاع الواعد الذي تراهن عليه الحكومة لتحقيق أهداف "رؤية 2030" في تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل.

وأكد باغانو أن التجربة ستفتح الآفاق لوضع معيار عالمي جديد في الاستزراع السمكي المستدام في الصحراء، كي يكون بمقدور الشركة تحويل ضوء الشمس إلى منتجات بحرية.

وأوضح أن المشروع سيعزز نهج الشركة الداعم للتنوع البيولوجي للمحيطات، كما أنه جاء استجابة للطلب المتزايد من السيّاح على توفير مصادر مستدامة للغذاء أثناء قضاء عطلاتهم أينما كانوا، حيث تقوم شركة البحر الأحمر للتطوير بالبحث المستمر عن سبل تسخير أحدث الحلول التقنية والمبتكرة في هذا المجال.

وستعمل شركة البحر الأحمر مع بلو بلانت على إحلال عزل الكربون في وجهات التسويق الرئيسية بالإضافة إلى المشاريع المستقبلية على ساحل البحر الأحمر، مما سيحقق غاية إحلال البصمة الكربونية في سلاسل الإمدادات.

وسيعمل جهاز الاستزراع المائي آليا في البيئات البرية بتقنية إعادة تدوير النظم البيئية المائية الطبيعية من خلال تحويل ثاني أكسيد الكربون بشكل مباشر إلى منتجات بحرية خالية من المواد الكيميائية، وذلك باستخدام العوالق النباتية والحيوانية كمراحل انتقالية أثناء عملية الاستزراع .

ويتكون الجهاز من 3 وحدات أفقية، تتم في الوحدة الأولى الاستفادة من طاقة الشمس في تنمية الطحالب الدقيقة التي يعتمد عليها نظام الاستزراع المائي في البيئات البرية.

ومن ثم تُنقل الطحالب إلى الوحدة الثانية الموجودة أسفلها فتتغذى عليها العوالق الحيوانية، لتَنتقل بدورها إلى الوحدة السفلية وتكون بمثابة الغذاء المناسب للأسماك المستزرعة.

وتدفع هواجس تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بشكل مستدام الرياض إلى مطاردة الجدوى من وراء توسيع قطاع الاستزراع السمكي وفق استراتيجية تمت بلورتها لتطوير الصناعة السمكية أسوة بباقي جيرانها الخليجيين، رغم بعض التحديات التي تواجهها في طريق تجسيد أهدافها على الأرض.

وتقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة بدور جوهري في ترجمة الأبحاث والدراسات إلى فرص استثمارية تساهم في الأمن الغذائي وتلبية الطلب المحلي.

وكان البرنامج الوطني لتطوير قطاع الثروة السمكية قد أعد في يوليو الماضي، بالتعاون مع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، ثلاث دراسات علمية حول تطوير مجال استزراع الأسماك مع تمكين القطاع الخاص وإيجاد فرص الاستثمار والصناعات التحويلية لزيادة الناتج المحلي.

ويعتبر معدل استهلاك الفرد في السعودية من المأكولات البحرية ضئيلا، ولذلك يعمل البرنامج الوطني لتطوير قطاع الثروة السمكية بالتعاون مع الجمعية السعودية للاستزراع المائي على رفع النسبة إلى المعدل العالمي الذي يتجاوز 20 كيلوغراما في السنة بحلول 2030.

وتوصلت دراسة أجريت في جامعة كولومبيا البريطانية عام 2018 إلى أن ثلث أنواع الكائنات البحرية قد ينقرض في الخليج بحلول 2090 بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه وتغير درجة الملوحة ومستويات الأكسجين والنشاط البشري مثل الإفراط في صيد الأسماك.

وتظهر تقديرات منظمة الأغذية العالمية (فاو) أن الإنتاج من الاستزراع السمكي يبلغ نحو 46 في المئة من احتياجات الأسماك على المستوى العالمي.

صناعة واعدة تساعد في تأمين الغذاء